بغداد، في الرابع من حزيران (يونيو)، ومؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي عقد في بغداد، أيضاً، في ١٥ ـ ٢٠ آب (اغسطس)، واجتماعات وزراء الخارجية التي التأمت في الخرطوم، في ٢٦ و٢٧ آب (اغسطس)، وبحثت في توصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الاخير، واعداد جدول أعمال القمة العربية الرابعة. لكن المنظمة شاركت في اجتماعين آخرين لوزراء الخارجية، عقدا، الأول في الكويت، في ١٧ حزيران (يونيو)، والثاني في الخرطوم، في ١ ـ ٥ آب (اغسطس).

وذكر عضو الوفد الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي الرابع، شفيق الحوت، في مذكراته عن تلك الحقبة[٤٢]، ان المنظمة احتجت على تلك المواقف وخشيت من ان يكون ذلك تمهيداً لعدم دعوتها الى مؤتمر القمة العربي ذاته، وان البعض همس في اذن الشقيري بأن أكثر من عاصمة عربية لا تريد اشراك المنظمة في مؤتمر القمة. وأضاف، ان اللجنة التنفيذية عقدت اجتماعاً طارئاً اثر عدم توجيه الدعوة اليها لحضور اجتماعات وزراء الخارجية التي عقدت في الخرطوم عشية القمة، وتقرر ايفاد شفيق الحوت الى العاصمة السودانية، حاملاً رسالة الى رئيس الوزراء وزير الخارجية السودانية، محمد أحمد محجوب، وتعليمات خاصة، في حال اصرار الحكومة السودانية على عدم توجيه الدعوة الى رئيس المنظمة. وذكر الحوت ان محجوب أخبره، رداً على سؤال عمّن يعارض مشاركة المنظمة في القمة: «تونس، يا سيدي. تونس زعلانة من الشقيري؛ وغير تونس كمان. في حكّام موش حابين يسمعوا خطابات صاحبك»[٤٣]. ومع ذلك، أفلحت المنظمة في حضور اجتماعات وزراء الخارجية، ولاحقاً في مؤتمر القمة، ولكن دون ان يغيّر حضورها في حالة الاهمال التي جوبهت بها؛ فالمذكرة ذات النقاط الست التي قدمتها المنظمة الى القمة، والكلمات التي ألقاها الشقيري فيها، لم تقابل بالاكتراث اللازم من الملوك والرؤساء العرب، ولم تجد طريقها الى قرارات القمة، الاّ في أضيق الحدود.

وكانت مذكرة المنظمة طالبت بعدم الصلح، أو التعايش، أو التفاوض، مع اسرائيل، وعدم الاعتراف باحتلالها لأراضي ١٩٤٨، وعدم الموافقة على أية تسوية فيها مسّ القضية الفلسطينية وتؤدي الى تصفيتها، وعدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الفلسطينية ومنطقة الحمّة مع تأكيد عروبة القدس، وعدم جواز انفراد أية دولة عربية في قبول أية حلول لقضية فلسطين، واعتبار قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، والشعب الفلسطيني صاحب الحق الاول في وطنه، وهو الذي يقرر مصيره. وطالبت المذكرة، أيضاً، بالوفاء بجميع الالتزامات المقررة في القمم العربية تجاه المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني[٤٤]. ولمّا لم يجد الشقيري نصيراً له، داخل القمة، في دفاعه عن مذكرة المنظمة، اضطر الى الانسحاب، بعد ان حمي وطيس المشادات الكلامية بينه وبين الملك حسين خصوصاً. لكن انسحاب الشقيري حمل الملوك والرؤساء العرب الى ايقاف أعمال القمة التي استؤنفت في اليوم الاخير (الاول من أيلول ـ سبتمبر)، بعد ان نجحت المساعي السودانية، والعراقية، في اقناع الشقيري بالعودة الى المؤتمر، مع تأكيد الوسطاء له بأنهم يتبنّون وجهة نظر المنظمة القائلة بعدم انفراد أية دولة عربية بأي حل سياسي لقضية فلسطين، وعدم القبول بمثل هذا الحل الاّ بعد مناقشته واقراره في اجتماع سياسي عربي شامل ومسؤول تشارك فيه المنظمة. الاّ ان النتائج النهائية للمؤتمر لم ترض الشقيري، لخلو القرارات، التي رفعها وزراء الخارجية الى الجلسة الختامية للمؤتمر، من شرطي، عدم الصلح مع اسرائيل وعدم الانفراد بحل القضية الفلسطينية، فاعترض الشقيري على القرارات وانسحب مع سائر اعضاء وفد المنظمة، ممّا أثار النقاش، مجدداً، بين الملوك والرؤساء حول القرارات السياسية التي ستنتهي اليها القمة، فاضيفت الى القرار السياسي مبادىء عدم الصلح مع اسرائيل وعدم الاعتراف بها وعدم التفاوض معها في حق الشعب الفلسطيني في وطنه، دون ان يشار،